

## أولويات الحكومة ٢٠٢٢

## تحسين الكهرباء - خارطة استثمار - مشغل ثالث - تتبع وسائل النقل - جواز سفر إلكتروني

## الوطن

حدد مجلس الوزراء أولويات عمل الوزارات لعام ٢٠٢٢ بالتركيز على تحسين واقع قطاع الطاقة وإدخال مشاريع توليد كهربائية جديدة في الخدمة والاستثمار بتمكين المشتقات النفطية وتكثيف أعمال الحفر والاستكشاف لإدخال آبار جديدة وزيادة الكميات المخصصة لتوليد الطاقة الكهربائية.

كما شملت الأولويات التي حددها المجلس في جلسته الأسبوعية أسس برئاسة حسن عرنوس إنجاز الخريطة الاستراتيجية وتعزيز العمل الاستثماري واستثمار رأس المال الوطني في الإنتاج وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص إعادة تأهيل الشركات المدرة وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجلس.

وتضمنت الأولويات التي حددها المجلس أيضاً إنجاز الخريطة الوطنية للسكن والإسكان وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والاستمرار بمشروع التحول الرقمي للخدمات الحكومية وإدخال المشغل الثالث للخدمات الخلوية وإنجاز المخططات التنظيمية لعدد من المناطق وإعداد إستراتيجية وطنية للمشاريع المتوسطة والصغيرة وتطوير آليات القبول الجامعي واستكمال مشروع إزالة التلوث عن نهر بردى.

وشملت التعاون الرئيسية التي سيتم العمل على تنفيذها تقديم كل ما يلزم



لتشغيل الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية للمطاحن وتأهيل المزيد من الصوامع وتعزيز الدور التنموي للقطاع وللشركة والتشديد بضبط الأسواق ووضع نظام الفوترة باستخدام الفعلي والاستثمار بإنجاز المشروع الوطني للإصلاح الإداري. كما شملت الأولويات تمكين الوحدات الإدارية وتحسين مستوى خدماتها وإيجاد نظام تتبع لعميل وسائط النقل العامة وضمان تقديمها للخدمات وتحسين واقع مياه الشرب وتطوير الإدارة الضريبية وإدخال عدد من مشاريع الري الجديدة

في الخدمة وزيادة المساحات المزروعة بالحاصلات الإستراتيجية. وجاء تعزيز أسطول النقل الجوي وإنجاز مشروع جواز السفر الإلكتروني ضمن الأولويات التي يحددها المجلس أيضاً. إضافة إلى تأمين الاحتياجات الدوائية والصحية وزيادة الاهتمام بالتعليم التقني المهني وتطوير عمل المنشآت الإنتاجية الزراعية النباتية والحيوانية وكذلك زيادة الخدمات الفضائية للمواطنين السوريين في المغرب وتمتد عمل مؤسسات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. وأكد عرنوس أهمية وضع أهداف محددة

والبرنامج التنفيذي لتحقيقها وفق مؤشرات تتبع كمية بما ينمكس إيجاباً على الواقع الخدمي والإنتاجي ويصب في خدمة المواطن وتحسين أداء جهود استثنائية لتدليل أي عقبات أمام تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ومؤسسات التمويل الأصغر وضمان مخاطر القروض وتتبع المشاريع قيد التنفيذ من القطاع العام والخاص في المغرب وتمتد عمل مؤسسات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. وأكد عرنوس أهمية وضع أهداف محددة

## رفع حوافز «المصرفيين» للحفاظ عليهم

تشريعي جواز رفع سقف نسبة الحوافز الإنتاجية للعاملين في المصارف العامة من ٥,٢ بالمئة إلى ١٠ بالمئة بهدف الحفاظ على الكوادر الخبيرة والكفاءات المصرفية، وأكد ضرورة وضع أسس ومؤشرات محددة للحوافز الإنتاجية في جميع الوزارات والجهات العامة. ووافق المجلس على منح السورية للتجارة سلفة مالية قدرها ٣,٤ مليارات ليرة لتأمين السكر المدعوم وعلى وزارة الموارد المائية حول نتائج أعمال اللجنة المشكلة لحصر أعداد الآبار المحفورة والمستعمرة في المحافظات.

والبرنامج التنفيذي لتحقيقها وفق مؤشرات تتبع كمية بما ينمكس إيجاباً على الواقع الخدمي والإنتاجي ويصب في خدمة المواطن وتحسين أداء جهود استثنائية لتدليل أي عقبات أمام تنشيط المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ومؤسسات التمويل الأصغر وضمان مخاطر القروض وتتبع المشاريع قيد التنفيذ من القطاع العام والخاص في المغرب وتمتد عمل مؤسسات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. وأكد عرنوس أهمية وضع أهداف محددة

## أسطح الأبنية الطابقية لا تسمح بتركيب اللواقط والسخانات الشمسية عكس الأسطح في الأرياف قرموشة لـ«الوطن»: أتوقع عمل صندوق دعم الطاقات المتجددة خلال الربع الأول من العام الحالي

## عبد الهادي شباط

توقع معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة في حديثه لـ«الوطن»، أن يبدأ صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة عمله مع الربع الأول من العام الجاري، مؤكداً أنه يتم حالياً التوصل مع وزارة المالية لاعتماد محاسب للصندوق وإقرار الاجتماع الأول لمجلس إدارة الصندوق.

واعتبر قرموشة أن أولويات الصندوق ستكون دعم الطاقات المتجددة في الاستخدامات المنزلية والزراعية وبعض الصناعات الخفيفة، وأضاف: في الشق الزراعي يمكن دعم نشاطات ضخ المياه من الآبار وتشغيل الهاضمات الحيوية، في حين يمكن الدعم في الاستخدامات المنزلية عبر تأمين سخانات الشمسية ودعم مشروعات العزل الحراري للأبنية بما يحقق توفير احتياجات الطاقة.

وعن آلية التمويل بين أن هناك عدداً من الشركات التي ستعمل على توريد وتأمين مشروعات الطاقات المتجددة لمختلف الأغراض وحالياً يتم تدريب وتأهيل عدد من هذه الشركات حيث ستعمل هذه الشركات تحت إشراف الصندوق فمثلاً في مجال دعم استخدام الطاقات المتجددة في القطاع المنزلي تقوم هذه الشركات المعتمدة من الصندوق بتأمين الخدمة للمواطن بتحويل الصندوق من دون فوائد أو يمكن أن يحصل المواطن على تمويل من أحد المصارف العاملة لتأمين احتياجاته من الطاقات المتجددة مقابل أن يتحمل الصندوق فوائد هذا القرض حيث يسدد المواطن

التمويل الذي حصل عليه من دون أي إضافات (فوائد) على المخالطات التي يمكن للصندوق تحقيق وتنفيذ مشروعات لدعم استخدامات الطاقات المتجددة وفق المنهج، فمثلاً في حال تعذر تنفيذ مشروعات تركيب اللواقط والسخانات على بعض أسطح الأبنية الطابقية في المدن سيكون ذلك متاحاً في الأرياف ويمكن التركيز على دعم تنفيذ مشروعات العزل الحراري في المدن وأن



هناك الكثير من التفصيلات سينظر فيها مجلس إدارة الصندوق ومن المبرر الحديث عنها. ويأتي تصريح معاون الوزير منسجماً مع التصريحات السابقة لوزير الكهرباء حول نشاطات وعمل الصندوق حيث ركزت الوزارة على أن تمويل الصندوق يمتد للراغبين بتطبيق العزل الحراري في الأبنية الجديدة والقائمة وترتيب سخان شمسي منزلي ومنظومة كهروضوئية أو عتقة كهروضوئية، وفي القطاع الزراعي للراغبين بتوليد الطاقة اللازمة للاستهلاك الذاتي باستخدام أحد مصادر الطاقات المتجددة وضخ المياه أو إقامة هياكل حيوية باستخدام المخلفات النباتية والحيوانية في المناطق الريفية، أما في القطاع الصناعي فيتمحور القرض للمشاريع الصناعية التي ستقام إضافة لإنتاج الوقود اللازم للنشاط الخاص بالمنشآت الصناعية من مصادر غير تقليدية. وفي القطاع التجاري يمتد القرض لتأمين حاجة القطاع من حوامل الطاقة أو لتتفويض مشاريع تتعلق بتوفير حوامل الطاقة ورفع كفاءة استخدامها بناء على دراسات تدقيق طاقي.

والسخانات الشمسية بين أنه سيكون التركيز على المجالات التي يمكن للصندوق تحقيق وتنفيذ مشروعات لدعم استخدامات الطاقات المتجددة وفق المنهج، فمثلاً في حال تعذر تنفيذ مشروعات تركيب اللواقط والسخانات على بعض أسطح الأبنية الطابقية في المدن سيكون ذلك متاحاً في الأرياف ويمكن التركيز على دعم تنفيذ مشروعات العزل الحراري في المدن وأن

## الكباريتي: سورية تمثل شرياناً تجارياً مهماً للأردن

## وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: نعمل على حلول للمشاكل التي تعرقل انسياب السلع بين البلدين

## هنا غانم

بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن»، أن وجود رجال أعمال من الأردن الشقيق يؤكد وجود رغبة مشتركة بين البلدين بتعمية وتعزيز العلاقات الثنائية والعمل ووضع تصور لرفع مستوى التعاون الاقتصادي، ومعالجة أي صعوبات تواجه حركة التبادل التجاري والنقل، والدفع باتجاه تعزيز الشراكة في مختلف المجالات وتقديم كل التسهيلات.

وأشار إلى أنه تم التباحث مع الوفد الأردني لمناقشة العديد من القضايا وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه التجارة بين البلدين كما تم بحث سبل انسياب السلع وتسهيل حركة الشحن ونقل البضائع والركاب

وإجراء الدراسات اللازمة على الشاحنات. وأضاف الوزير خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بحضور رئيس غرفة تجارة الأردن والوفد الأردني نائل الكباريتي والمرافق من فعاليات اقتصادية وتجارية ورجال أعمال سوريين أن المعرض نافذة لرجال الأعمال للبلدين لعرض الفرص التجارية ومزيد من العمل المشترك وزيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاستثماري بين البلدين.

ولفت إلى أن ١٣٠ رجل أعمال أردنياً على الأراضي السورية يؤكد الثقة الحقيقية لإقامة شراكات حقيقية في سورية وأن تجارياً مهماً للمملكة الأردنية، سواء لجهة التصدير أم الاستيراد أو الترانزيت نظماً يمثل الأردن بوابة للمنتجات والبضائع السورية للعبور بأمان إلى أسواق دول الجوار.

وقال: إن غرفة التجارة الأردنية قال: إن وجودنا في سورية هو مد جسور جديدة اقتصادياً وتجارياً لبناء علاقات متينة وهو رسالة واضحة من الأردن ممثلة بالحكومة لتتمتع العلاقات الاقتصادية وخاصة أن

غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي: إن ما نبحث عنه في سورية مبني على تفاهم إستراتيجي مستقبلي، مشيراً إلى أن عودة قاطرة التجارة السورية الأردنية إلى سابق عهدها تمثل مصلحة مشتركة لاقتصاد البلدين، مؤكداً أن وجود عدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين على الأراضي السورية اليوم يؤكد صدق النيات لإقامة شراكة حقيقية مع سورية في العديد من المجالات الاقتصادية، منها بأهمية سورية بمعاييرها وموائمتها التي تمثل شرياناً تجارياً مهماً للمملكة الأردنية، سواء لجهة التصدير أم الاستيراد أو الترانزيت نظماً يمثل الأردن بوابة للمنتجات والبضائع السورية للعبور بأمان إلى أسواق دول الجوار.

وقال: إن غرفة التجارة الأردنية قال: إن وجودنا في سورية هو مد جسور جديدة اقتصادياً وتجارياً لبناء علاقات متينة وهو رسالة واضحة من الأردن ممثلة بالحكومة لتتمتع العلاقات الاقتصادية وخاصة أن هناك لغة تفاهم كبيرة بين البلدين قائمة على بناء اقتصاد قوي. وأكد أن العلاقات السورية الأردنية مبنية على هدفين أولاً التبادل التجاري المبني على تبادل السلع، مضافاً: ونأمل أن يكون بأسوس نطاقه، والهدف الآخر مبني على تبادل الخبرات وبناء شركات يكون لها دور خارج النطاق الجغرافي الأردني والسوري، وهذا ما نبحث عنه حالياً. وقال: نقاش باستقيل وهو الأساس للعلاقات المتينة، مضافاً: إن كورونا أثرت في العالم كله كما أثرت اقتصادياً في سورية والأردن، وإقامة المعرض الأردني في سورية يشكل بعداً اقتصادياً مهماً يزيد من تعميق وتوثيق العلاقات التجارية بين البلدين والشقيقتين، ويبحث رسالة لكل البلدين بأن هناك جهوداً تبذل من القطاع الاقتصادي والأردن، وإقامة المعرض الأردني في سورية وتعميق العلاقات التجارية لإحياء الاقتصاد وتطبيقها على أرض الواقع، وذكر رئيس غرفة تجارة الأردن أنه يتم العمل لتقديم تسهيلات للتجار السوريين وتسهيل دفع



الرسوم وأجور الشحن والملاحة ونحن مستعدون لتقديم كل الخدمات لرجال الأعمال السوريين وتكون المعاملة بالمثل. وقال: تم الحديث عن أوجه التعاون المشتركة بين البلدين الشقيقين في قطاع الطاقة بشكل عام وقطاع الكهرباء على وجه الخصوص، وسبل إعادة تشغيل خط الربط الكهربائي الأردني- السوري وضرورة وضع خريطة طريق واضحة كما تم الحديث عن الصعوبات التي تقف في وجه التجارة البينية بين البلدين ومعوقات عبور الشاحنات والتراخيص والرسوم المفروضة عليها خاصة أنها مرتفعة جداً وتزيد من تكلفة البضائع وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة، ووضع المعنيين بصورة حقيقية عن أثر هذه الرسوم على الصادرات لكلا الجانبين ليتم تجاوزها وإعادة تنشيط حجم الصادرات ورفعها والأهم ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية على الشاحنات بهدف زيادة الصادرات بين البلدين وتعزيز التجارة البينية خاصة أن هذه الرسوم تعوق تبادل السلع وترفع من تكاليفها.

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدي الحزام أكد لـ«الوطن» أهمية تعاون رجال الأعمال في تفعيل المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى أهمية ربط تجارة البلدين، مؤكداً أن التبادل التجاري بين سورية والأردن ما يزال متواضعا، ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لرفعه لمستويات تلبى الطموحات.

ولفت الكباريتي إلى أن هناك اتفاقيات تجارية منقطة التجارة العربية ومنتجاتهم مفقاة، الأمر الذي يساهم بانسيابية السلع بين البلدين، مع تقديم التسهيلات للراغبين بالعمل التجاري بين البلدين. وأكد أهمية التعاون لتسهيل انسيابية السلع إلى دول الخليج، الأمر الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ويساهم برفد خزينة الدولة مشيراً إلى ضرورة إزالة كل العوائق والاستفادة من اتفاقية التجارة العربية.

هناك لغة تفاهم كبيرة بين البلدين قائمة على بناء اقتصاد قوي. وأكد أن العلاقات السورية الأردنية مبنية على هدفين أولاً التبادل التجاري المبني على تبادل السلع، مضافاً: ونأمل أن يكون بأسوس نطاقه، والهدف الآخر مبني على تبادل الخبرات وبناء شركات يكون لها دور خارج النطاق الجغرافي الأردني والسوري، وهذا ما نبحث عنه حالياً. وقال: نقاش باستقيل وهو الأساس للعلاقات المتينة، مضافاً: إن كورونا أثرت في العالم كله كما أثرت اقتصادياً في سورية والأردن، وإقامة المعرض الأردني في سورية يشكل بعداً اقتصادياً مهماً يزيد من تعميق وتوثيق العلاقات التجارية بين البلدين والشقيقتين، ويبحث رسالة لكل البلدين بأن هناك جهوداً تبذل من القطاع الاقتصادي والأردن، وإقامة المعرض الأردني في سورية وتعميق العلاقات التجارية لإحياء الاقتصاد وتطبيقها على أرض الواقع، وذكر رئيس غرفة تجارة الأردن أنه يتم العمل لتقديم تسهيلات للتجار السوريين وتسهيل دفع

## ارتفاع في أسعار الذهب عالمياً.. ومحلياً ينخفض ألف ليرة

## الوطن

ارتفعت أسعار الذهب أمس بعد أن دفع صعود عوائد السندات الأميركية بأسرع من المتوقع المعدن النفيس لتحقيق أكبر خسائر في ستة أسابيع خلال الجلسة السابقة.

وذكرت رويترز أن الذهب زاد في العقود الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ١٨٠٤,٤٦ دولارات للأوقية بينما زادت العقود الأميركية الأجلة للذهب أيضاً ٠,٢ بالمئة إلى ١٨٠٤,٣٠ دولارات.

وبالنسبة للمعدن النفيسة الأخرى تراجعت الفضة في العقود الفورية ٠,٤ بالمئة إلى ٢٢,٧٧ دولاراً للأوقية بينما ارتفع البلاتين ٠,١ بالمئة إلى ٩٥٦ دولاراً وصعد الباليديوم ١,٢ بالمئة إلى ١٨٤٧,٦٩ دولاراً. ومحلياً انخفضت أسعار الذهب أمس عن يوم أول من أمس بمقدار ألف ليرة للعام ٢١. وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق اليوم سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٧٨ ألف ليرة سورية وشراء ١٧٧٥٠٠ ليرة بينما بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٥٢٥٧٢ ألف ليرة وشراء ١٥٢٠٧٢ ليرة. وطبقت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها داعية المواطنين الراغبين في شراء الذهب إلى عدم دفع فئته إلا بموجب النشرة الصادرة عنها.



## سوق الأسهم

في الغضون واصلت الأسهم الأوروبية ارتفاعها أمس مدفوعة بأسهم قطاعات السفر والبنوك وأسهم الشركات المرتبطة بالسلع. وذكرت رويترز أن المؤشر ستوكس ٦٠٠ الأوروبي ارتفع ٠,٦ بالمئة إلى ٤٩٣,١ نقطة كما ارتفع مؤشر قطاع السفر الأوروبي ٣,٣ بالمئة إلى أعلى مستوياته في أكثر من ستة أسابيع. وسجل المؤشر ستوكس الأوروبي ارتفاعاً بنسبة ٢٢,٤ بالمئة على حين ارتفع ستاندارد أند بورز ٢٦,٩ بالمئة. بينما تعثتت الأسهم في الولايات المتحدة في المنطقة

## التضخم في تركيا

سجل التضخم السنوي في تركيا خلال شهر كانون الأول الماضي أعلى مستوى له منذ وصول رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان إلى السلطة، بحسب البيانات الرسمية.

وأظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي، أن التضخم السنوي في كانون الأول الماضي بلغ أعلى مستوى في ١٩ عاماً، وارتفع معدل التضخم بنسبة ١٣,٥٨ بالمئة مقارنة بالشهر السابق، حيث أدى انهيار الليرة إلى ارتفاع تكلفة الواردات.

وكشفت البيانات أن الأسعار للمستهلك ارتفعت بنسبة ٣٦ بالمئة في كانون الأول ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي، وهذا هو أعلى معدل تضخم سنوي منذ أيلول ٢٠٠٢، وكذلك منذ وصول أردوغان إلى السلطة كرئيس للوزراء. وجاءت الزيادة في الأسعار بسبب ارتفاع تكلفة النقل بنسبة تقارب ٥٤ بالمئة على أساس سنوي، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة ٤٣,٨ بالمئة، وارتفعت أسعار الأجهزة المنزلية والصناعات بأكثر من ٤٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي. ووقعت الليرة التركية أكثر من ٤٠ بالمئة قيمتها مقابل الدولار الأميركي العام الماضي، وهو انهيار التاجع عن إصرار أردوغان على تطبيق البنك المركزي التركي لسياسة غير تقليدية تتمثل في خفض أسعار الفائدة، بدلاً من رفعها، في مواجهة ارتفاع الأسعار.